منتدى الفكر العربي

"آفاق التعاون العربي بين الإقليمية والعالمية"

الكويت ٣-٥ نوفمبر "تشرين الثاني" ٢٠٠١

واقع النظام العربي الحالي

بين العوامل الداخلية و العوامل الخارجية للتشرذم

بقلم جورج قرم

واقع التشرذم العربي: مصدره ذاتي أم خارجي؟

يصعب وصف النظام العربي الحالي سواء من جهة واقعه المتميز بالتشتت و التشرذم أو من جهة قلة فعاليته و أدائه الناقص في الدفاع عن الوطن العربي و تأمين احترام هذا الوطن ضمن النظام العالمي وفي إطار طموحات شعوبنا في العيش الكريم على قدم المساواة مع الأمم الأخرى في العالم. يمكن أن نصف واقع النظام الحالي العربي على انه نظام " الحد من الخسارات" التي تعاني منها الأمة العربية منذ الانفصال عن السلطنة العثمانية و خاصةً منذ حرب الخليج، وذلك عبر امتناع الأنظمة العربية عن القيام بمزيد من الأعمال والمواقف التي من شأنها زيادة الشرخ والتناقض في الوضع العربي العام.

و الحقيقة ان التشرذم العربي ليس بظاهرة جديدة وله أسباب متعددة و عميقة الجذور في بعض نواحيه، مثل وجود المذاهب المختلفة داخل أبناء الدين الواحد، أو ما بقي مؤثرا في حياة المجتمعات العربية من الخلافات الاقليمية او القبائلية العائدة الى عصر الجاهلية. لكن التشرذم العربي أخذ أبعادا خطيرة منذ انهيار السلطنة العثمانية و انجذاب القوى السياسية العربية المختلفة، بل اندراجها أو انجرارها أحيانا ، في دهاليز و تعقيدات السياسة الدولية . و يبقى المحللون و السياسيون العرب في حيرة عند تحليل ظاهرة التشرذم هذه، بين تحميل مسؤولية هذا الواقع الى العوامل الذاتية الداخلية أوالى العوامل الخارجية. فهل التشرذم ناتج عن العوامل الداخلية التي تستغلها القوى المهيمنة على النظام الدولي ، كما حصل في زمن الاستعمار حيث تشرذم العرب في كيانات مجزأة و لم يقدروا على تحقيق الوحدة بسبب تصادم مصالح كل من فرنسا وإنكلترا، و كذلك بسبب تصادم وجهات النظر و المصالح داخل الإدارة الاستعمارية البريطانية بين الإدارة المسؤولة عن الهيمنة على الهند و الإدارة المسوؤلة عن

الشرق الأوسط ؟ أم ان القوى السياسية العربية الناشئة في ذلك الزمن استغلت تناقضات النظام الدولي و القوى الاستعمارية المهيمنة عليه لتأسيس كيانات قطرية متنافسة فيما بينها بدلا من تحقيق دولة الوحدة؟

ألم تشجع بعد ذلك حقبة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتي التنافر بين الكيانات القطرية ، فمنها من انضوى تحت راية الولايات المتحدة و منها من اختار التحالف مع الاتحاد السوفييتي؟ فهل النظام العربي مجرد انعكاس لتناقضات النظام الدولي أو لأسس تسييره من قبل كبار اللاعبين على الساحة الدولية، فتقع بالتالي مسؤولية تشرذمنا كعرب على النظام الدولي الذي يجزئنا و يعمق التفرقة بين الكيانات القطرية؟ أم ان الكيانات القطرية تستغل مميزات النظام الدولي لحماية نفسها من التيارات الوحدوية الشعبية والعفوية التي كادت تندثر أو تذوب خلال العقود الماضية في تيارات دينية شعبية أممية؟ هذه أسئلة خطيرة و مزعجة ، لكن لا بد من طرحها لإثارة مناقشة بناءة و مثمرة حول واقع النظام العربي و طرق معالجته للحصول على حقوقنا المشروعة و على احترام النظام الدولي لوضع المنطقة العربية و مصالحها.

و لتأكيد أهمية هذه الإشكالية ،أي آلية التفاعل بين العوامل الداخلية و العوامل الخارجية للتشرذم ، لا بد من الإشارة الى أن الوضع الحالي للنظام العربي هو استمرار انعكاس النظام العربي لتناقضات النظام الدولي، مع خطورة إضافية ، ألا و هي بروز عناصر عربية في أحداث ١١ أيلول وتأثر الساحة العربية بما نتج عنها من تفاعلات دولية ضخمة. فقد بقيت بعض الأنظمة العربية القليلة العدد تناهض و أحيانا تتحدى السيطرة الأميركية الكاملة على النظام الدولي و على الأمم المتحدة الى جانب عدد قليل من دول العالم الثالث مثل كوبا، و صربيا، حتى سقوط الرئيس ميلوسفيتش ، و إيران ، و كوريا الشمالية، و هي دول تسميها الولايات المتحدة بالدول " الخبيثة" (Rogue States) التي ترعى – حسب زعمها – الإرهاب و تسعى الى إنتاج أسلحة الدمار الشامل.

القضية الفلسطينية و الفتنة في لبنان انعكاس لواقع التشرذم

و الملفت للنظر أن القضية الفلسطينية ، و هي قضية العرب الأولى، بدلا من أن توحد الموقف العربي تاريخيا ، أدت الى انقسام في مواقف الأقطار العربية منها و كذلك انقسام القوى الحزبية العروبية و الوحدوية. و قد ترجم هذا الانقسام ليس فقط في استبعاد مصر من

جامعة الدول العربية سنين عديدة ، إنما كان الانقسام العربي حول معالجة القضية الفلسطينية، ضمن مقيدات النظام الدولي ، المميز حينذاك بالحرب الباردة، مسوؤلا الى حد بعيد عن الأحداث الدامية التي تعرض لها لبنان ابتداء من ربيع ١٩٧٥ و أدت الى احتلال جزء كبير من جنوب لبنان من قبل إسرائيل و من ثم اجتياح الجيش الإسرائيلي لنصف أراضي لبنان و عاصمته بيروت في صيف ١٩٨٢ مخلّفا خسائر فظيعة في الأرواح و الممتلكات.

و ربما عكس الوضع اللبناني كل تناقضات واقع النظام العربي وكذلك تناقضات النظام الدولي وضغوطه على النظام العربي في موضوع النزاع العربي – الإسرائيلي. وتثير، في الحقيقة ، أحداث لبنان الدامية تساؤلات عديدة تصب جميعها في إشكالية توزيع المسؤولية فيما جرى في لبنان بين واقع التشرذم العربي والعوامل الداخلية الذاتية اللبنانية و هي جزء من واقع التشرذم العربي من جهة والعوامل الخارجية العائدة الى الصراع بين موسكو وواشنطن والسهولة التي تستفيد بها إسرائيل من التناقض في النظام الدولي من جهة أخرى. ومن جراء هذا الواقع المزدوج، وقع لبنان ووقعت القوى الفلسطينية الكائنة على أراضيه في ذلك الحين ضحية الحرب الباردة وواقع التشرذم العربي. فهل يمكن أن ندّعي حقيقة أن ما جرى في لبنان بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٩٠ كان مجرد " حرب أهلية "، كما تسمى في كثير من الأحيان أحداث لبنان؟

وفي السعي الى إقامة تراتبية في المسؤولية عن انفجار الأوضاع في لبنان، فهل نضع العامل الداخلي، أي النظام الطائفي – التوافقي التقليدي للبنان، على رأس العوامل التي أدت الى الأحداث؟ أم نضع النظام الدولي والحرب الباردة وقدرة إسرائيل على الاستفادة منهما؟ أو نختار الواقع المتشرذم للأنظمة العربية وسياستها التناقضية؟ إن الجواب على هذه التساؤلات ليس بالسهل، مع أنني أميل شخصيا الى تحميل واقع النظام العربي المسؤولية الأولى في أحداث لبنان، ذلك ان عناصر التشرذم في المواقف العربية قد زادت تعقيدا تصادميا ليست فقط بعد توقيع اتفاقات كمب دايفيد انما أيضا بعد الثورة الإيرانية، إذ تعاطفت بعض الأنظمة العربية مع الثورة الدينية الإسلامية ودخلت أنظمة أخرى في صراع مرير معها. وانعكس ذلك بدوره انعكاسا سلبيا بليغا على الوضع اللبناني.

ويطرح الموقف العربي من الثورة الإيرانية مجددا السؤال القلق حول تكرار الخلافات العربية أمام أي تغيير في الظروف الدولية أو الإقليمية. فمما لا شك فيه أننا نعاني كعرب من

مشكلة مزمنة في التعامل مع التغييرات الحاصلة في العوامل الخارجية التي تتحول بسرعة الى مصدر فتنة بيننا، وتدور الفتنة حول كيفية التعامل مع تطورات النظام الدولي. وهذه ظاهرة حرية بالانتباه والتحليل وتعيدنا الى التساؤل عن واقع النظام العربي من جهة معرفة ما إذا كان هذا النظام مجرد انعكاس للنظام الدولي وتناقضاته، أم إذا كان فعلا نظاما قائما بذاته، يصلح لأن يصبح أكثر قوة ومتانة واستقلالا عن العوامل الخارجية، فيحمي حقيقةً المجتمعات العربية ويحول دون الوقوع في الفتن والخلافات والتشرذم. و سنرى في ختام هذه التأملات المبادىء التي يجب الاتفاق عليها لكي يصبح النظام العربي قائما بذاته.

الجامعة العربية و سياسة الحد من الخسارات

في مقابل هذا الميل المفرط الى الخلاف والتشرذم في واقع النظام العربي، يجب ألا ننسى الجهود المتواصلة التي بذلت من الأقطار العربية وبعض الزعماء العرب الأقوياء لمنع استفحال الخلافات، وتأسيس آليات تعاون بين الأقطار العربية، تجسّد، ولو بشكل جزئي، آمال وطموحات التيارات الشعبية الوحدوية العربية. وهكذا نشأت جامعة الدول العربية لتوفير إطار إقليمي عربي للتشاور ولاقامة التضامن بين الأقطار العربية والتكامل الاقتصادي، بل الاندماج والوحدة الاقتصادية، وقد عملت الجامعة العربية باندفاع لجعل كتلة الأقطار العربية كتلة متجانسة المواقف في النظام الدولي تقيم المؤسسات المشتركة بينها وتتكلم بصوت واحد في القضايا المصيرية وبشكل خاص القضية الفلسطينية.

ولا حاجة هنا الى التذكير بالمراحل التي مرت بها جامعة الدول العربية في عملها منذ تأسيسها، فهي كانت معرّضة باستمرار للهزات السياسية الكبرى التي كانت تتعرض لها الدول العربية، سواء في علاقاتها مع الدول الأجنبية المهيمنة على النظام الدولي أم في علاقاتها فيما بينها، كما أشرنا إليه سابقا. وتسعى الجامعة الى الحد من الخسارة كلما تعرض التضامن العربي الى الاهتزاز. كما كانت الجامعة تسعى الى التدخل للحد من الفتن الداخلية في بعض الأقطار العربية، كما حصل في لبنان حيث أرسلت قوات لحفظ السلام (قوات ردع عربية)، لم تتمكن لسوء الحظ من أداء مهمتها فعليا، فانسحبت معظم الألوية إلا ألوية الجيش السوري.

والحقيقة أن الجامعة العربية تعرضت لنوعين من التحديات في عملها السياسي كمنظمة إقليمية مسؤولة عن تامين التضامن ومنع الخلافات بين دولها الأعضاء.

تشتت الانتماء العربي بين منظمات مختلفة

تمثل التحدي الأول في إقامة منظمات إقليمية منافسة أكبر أو أصغر حجما، هكذا تم تأسيس مؤتمر الدول الإسلامية بمبادرة من بعض الدول العربية وباكستان، وكان ذلك في خضم الحرب الباردة ومن أجل زيادة وتيرة مكافحة النفوذ السوفييتي في العالم الثالث. كما تمّ تأسيس منظمات إقليمية عربية أصغر حجما من الجامعة العربية تجمع بين عدد من الدول العربية التي ترى أن لها مصالح مشتركة لا تتحقق ضمن إطار الجامعة العربية من جهة أخرى، مثل مجلس التعاون الخليجي أو اتحاد المغرب العربي، بالإضافة الى مجلس التعاون العربي الذي جمع مؤقتا مصر والعراق والأردن واليمن، وهي الدول التي بقيت خارج إطار مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي. واجهت بذلك الجامعة العربية تحديا مزدوجا بين استيعاب أعضائها في تجمع أوسع له طابع الرابط الديني وليس الرابط القومي، وبين مزيد من التشتت في إقامة تجمعات تشتمل على بعض الدول العربية فقط.هذا مع الاشارة الى ان بعض الدول العربية تنتمي ايضا الى منظمة الوحدة الافريقية مما يؤكد تشتت الهوية العربية بين هوية افريقية و عربية و اسلامية بدلا من هوية واحدة جامعة تحت لواء واحد.

أما التحدي الثاني، فقد أتى على اثر الخلاف الحاد بين الكويت والعراق وغزو العراق للأراضي الكويتية، إذ شلت الجامعة العربية وأصبحت الدول الغربية تتدخل مباشرة في المنطقة تحت غطاء الشرعية الدولية المتمثلة في الأمم المتحدة. فبعد العجز العربي في معالجة وحل القضية الفلسطينية الذي أدى الى تدخل الأمم المتحدة والقوات الدولية في كل من مصر وسوريا ولبنان، تعرض الوطن العربي الى تدخل آخر واسع النطاق في قضية عربية صرفة وهي الوضع العراقي وادارة الحظرالاقتصادي الدولي على العراق، وذلك دون نسيان الحظر الذي فرض على القطر الليبي والقطر السوداني، ودون نسيان أيضا الوضع الصومالي المأساوي، ودون نسيان ايضا قمة مكافحة الإرهاب الدولية التي انعقدت عام ١٩٩٦ في شرم الشيخ في مصر على أثر عمليات المقاومة الفلسطينية في قلب الكيان الصهيوني انتقاما لعدم تطبيق اتفاقات أوسلو من قبل العدو الإسرائيلي ولمتابعة إسرائيل سياسة اغتيال زعامات فلسطينية مقاومة.

أمام هذا الواقع نتساءل إذا بقي اليوم نظام عربي فاعل في وطننا أم أنّ منطقتنا العربية قد أصبحت جزءا لا يتجزأ من نظام دولي تقوده الولايات المتحدة وتديره إما مباشرة وإما عبر نفوذها في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف " الناتو" (Nato)؟

ونود هنا ان نشير الى الإنجازات على الصعيد الاقتصادي في التعاون العربي وان نشيد بما يسمى العمل العربي المشترك عبر اجهزة مختلفة فاعلة، مثل الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وصندوق النقد العربي والبنك الإسلامي الذي له طابع مزدوج كجهاز للدول الإسلامية، العربية منها وغير العربية، و هناك ايضا الكثير من المنظمات الإقليمية العربية الأخرى، البعض منها فاعل والبعض الآخر يعاني من السكون لأسباب مختلفة.

أحداث ١١ أيلول و ضرورة الاتفاق على محور هويتنا و نظام القيم و ارساء مقومات الحرية بشكل ارحب

ولعل أحداث ١١ أيلول وما تبعها من تفاعلات في النظام الدولي وكذلك استمرار العجرفة الإسرائيلية والأحداث الدامية في فلسطين قد تدفعنا الى مزيد من التفكير في تحليل الواقع العربي وسبل تحسينه. ودون التعدي على موضوع الحلقة المقبلة حول مستقبل النظام العربي، أود أن أختم هذه التأملات بالملاحظات التالية:

١ – رغم قوة التيار الوحدوي العربي لم تتمكن القوى السياسية العربية الرئيسية منذ انهيار السلطنة العثمانية من تأمين وحدة الكلمة في النظام الدولي ومن حماية المجتمعات العربية من الفتن الداخلية لكل قطر أو من التشرذم واختلاف الرأي الحاد أمام مواقف وتصرفات الدول الكبرى المهيمنة على النظام الدولي. وذهبت فلسطين ضحية هذا الواقع العربي، كما ان الفتنة الدامية في لبنان على مدى خمس عشرة سنة لها، في نظري، علاقة وثيقة بحالة التشرذم والتناقض العربي، وكذلك أحداث عربية داخلية مؤلمة أخرى لا حاجة إلى ذكرها هنا. ولنقلها صراحة، فالأراضي العربية مباحٌ الدخول أو الخروج منها من قبل قوى عسكرية غير عربية وذلك منذ الحملة الفرنسية على مصر في نهاية القرن الثامن عشر.

٢ – لا بد من التأمل في ظاهرة الميل الى الإختلاف بين الأقطار والزعامات العربية منذ ولادة الكيانات العربية القطرية الحديثة ودراسة ما يعود من هذا الميل الى عوامل داخلية عديدة، منها فقدان الشرعية السياسية المتفق عليها بشكل عميق وثابت في المجتمعات والكيانات العربية والتي وحدها حريّة بتأمين استقرار وتضامن مجتمعاتنا، ومنها ما يعود الى التجاذبات المتناقضة التي يفرضها تطور النظام الدولي، ونحن كعرب غائبون تماما عن المساهمة في صنع القرارات الدولية وصياغة النظام الدولي، بل ان القرارات الدولية تفرض علينا عشوائيا وتنفذ أو لا تنفذ حسب مصالح الدول الكبرى فقط، مما يزيد من حالة القلق، بل الإشمئزاز لدى الرأي العام العربي من تصرف النظام الدولي تجاه المصالح العربية الشرعية، و ذلك يولد بدوره أنواعا مختلفة من حركات الرفض الجذرية للواقع، وهي حركات توظف الشعور الديني

وتأججه، مما يضعف مكانة المجتمعات العربية في النظام الدولي، ويصب في المنطق الصهيوني القائل بان هناك صراع حضارات وأديان وأن ليس هناك تعدٍ على الحقوق العربية المشروعة المعترف بها في القانون الدولي الوضعي.

٣ – لم تعتمد بعد النخبة الفكرية العربية نظام قيم ثابتاً وصلباً لتحديد الهوية العربية، وبالتالي تأكيد وجودها بشكل واضح في النظام الدولي. فالهوية العربية منذ القرن التاسع عشر ما تزال تخضع الى مد وجزر بين إعطاء المكان المحوري في هويتنا الى الرابط الديني العام، مع أن الديانة الإسلامية، شأنها في ذلك شأن الديانات الواسعة الانتشار الأخرى، هي ديانة أممية الطابع لا تقتصر على قومية واحدة وأهواء مجتمعات متشابهة، وهي تعاني من انقسامات مذهبية عميقة الجذور في التاريخ كما هو حاصل أيضا في الديانة المسيحية وفي الانواع المختلفة للبوذية، نقول إننا ما نزال نتردد بين إعطاء الرابط الديني المكان المحوري في تحديد الهوية وبين إعطاء هذا المكان الى الرابط القومي، وهو يحتوي على الرابط اللغوي، ورابط العادات الاجتماعية من فن وأدب ومأكل وملبس، والشعور بالتاريخ الواحد والمصير الواحد. وإن افتقار الثبات في تحديد عناصر الهوية قد يكون من أهم أسباب الوهن والشرذمة لجسم الأمة العربية. بتعبير أدق، يمكن ان نقول ان فقدان مقومات الهوية المتفق عليها بشكل عميق قد سمح للاتجاهات التشرذمية في الحياة العربية، القديمة والحديثة، ان تتغلب على طموحات تحقيق التضامن والوحدة أو التكامل، التي وحدها تحول دون التعدي الخارجي على مصالحنا الشرعية وحرمة أراضينا. بل تجدر الملاحظة الى ان حالة الضياع التي انتابت الأمة العربية في مجال الهوية أدّت ببعض الشباب العرب – وسط أجواء الحماس الديني - الى الانضمام الى صفوف المقاتلين ضد روسيا في أفغانستان واليوم في تشتشينيا والقتال أيضا في البوسنة ضد الصرب، وفلسطين ما تزال محتلة من العدو الصهيوني وأراضي لبنان الجنوبية كانت تعاني أيضا من الاحتلال الإسرائيلي الوحشي والجولان ما يزال اليوم محتلاً وكذلك بعض الجزر في الخليج العربي، وذلك دون ذكر ما تقوم به تركيا في مجال المياه مما يهدد أمن وسلامة كل من سوريا والعراق.

وبلغ أيضا الضياع في الهوية ذروته في الفتنة الفتاكة التي تعصف في الجزائر بين جماعات تستتر وراء شعارات دينية والجيش والمدنيين.

٤ – ان مؤسسات الجامعة العربية سعت باستمرار الى رأب الصدع في الصفوف العربية والى إقامة بنية التكتل الإقليمي الفاعل سياسيا واقتصاديا على الساحة الدولية، غير ان الجامعة تعرضت الى الوهن والشلل في بعض الاحيان عند احتدام الخلافات العربية، وهي خلافات متشابكة باستمرار بعوامل خارجية إقليمية ودولية كما أشرنا إليه سابقا. وبعد تجارب

مرة عديدة، أصبح هدف النظام العربي الحدّ من الخسارات وانهيار الموقع العربي في النظام الدولي، ولم نجرؤ إلى الآن على الدخول في موقف أكثر إيجابية لاعادة بناء جسور الثقة بين الأقطار العربية ولاستعادة الثقة الجماعية بالنفس وبالتالي مكانة محترمة وكلمة مسموعة في النظام الدولي.

نحو ميثاق شرف عربي

لكل هذه الأسباب يبدو لي انه لا يمكن بناء مستقبل عربي أفضل في غياب نهضة في الرؤية ووعي جديد لاستحالة المضي في الواقع الراهن. ويتطلب ذلك النظر الى ثلاث قضايا رئيسية:

أ – الإتفاق على ان الهوية العربية هي هوية قومية مركبة من عنصر العروبة التاريخية بتشابكها الخلاّق مع الحضارات والمدنيات التي سادت المنطقة العربية قبل الفتوحات العربية بما فيها الثقافة اليونانية والسوريانية والبربرية في أقطار المغرب العربي. اما الرابطة الدينية مع كل اعتزازنا كمسيحيين وكمسلمين بأن تكون المنطقة مهد أكبر ديانتين سماويتين في المعمورة وان يكون النبي الكريم عربي النشأة والقرآن قرآنا عربيا، فإن الرابط الديني لا يمكن حسب كل قواعد المنطق ان يجمع بين مليار إنسان من الديانة الإسلامية في بوتقة قومية واحدة تحت قيادة إمام أو أمير أو سلطان، وبالتالي، فإن المصالح القومية العربية يجب ان تنحصر بشكل جذري في تقوية مجتمعاتنا العربية وتأمين ازدهارها.

ب – الاتفاق على ان وجود القوات العسكرية غير العربية في الوطن العربي أمر غير مستحب، على ان يتم توقيع ميثاق شرف بين الأقطار العربية يحظر اجتياح أي جيش عربي لأراضي قطر عربي آخر ويطلب تضامن الجهود السياسية والعسكرية المشتركة في مواجهة تعديات الدول غير العربية على الحقوق المشروعة للشعوب العربية.

ج – الاتفاق على ان تهميش الاقتصادات العربية في النظام الدولي وتفشي البطالة والأمية بشكل مأساوي، رغم الموارد الطبيعية والبشرية التي يتميز بها الوطن العربي، ظاهرة سلبية خطيرة يجب التغلب عليها في فترة زمنية محدودة لكي يصبح للدول العربية مكانة في النظام الدولي. وفي ذلك الإطار لا بد من الاستغناء عن العمالة غير العربية واستعادة الكفاءات والأدمغة العربية وكذلك الرساميل العربية من الخارج.

د – الإتفاق على ان الاقطار العربية تحتاج أيضا الى إرساء قواعد الحرية والديمقراطية والإعلام الحر، غير المسيطر عليه من الأجهزة الحكومية او من مجموعات مالية ضخمة،و ذلك ضمن مسلمات فلسفية – سياسية جديدة حول الهوية القومية، وحول ضرورة

القضاء على الأمية والبطالة، واقامة أنظمة أكثر ليبيرالية يشعر فيها المواطن العربي بأنه يشارك في مصير قطره وفي مصير أمته العربي بغض النظر عن انتمائه والمذهبي او العقائدي او العرقي.

هذه هي الحد الأدنى من المبادئ التي يجب ان نعمل من أجلها بشكل متواصل وفاعل لكي نغيّر من واقع النظام العربي الحالي ولكي تصبح المجموعة العربية تكتلا إقليميا لا تخترقه القوى الإقليمية الأخرى او الدول الكبرى المهيمنة على النظام الدولي، وتكتلا تحترمه الدول الأخرى ولا تتعدى على الحقوق المشروعة لأي شعب من الشعوب العربية.

وشكرا لإصغائكم